The Israeli Aggression Against the Gaza Strip (2023) Within The Framework Of The Just War Theory: A Critical Study

Ziad Eid Hijazeen[(1)*] **Al-Mu'tasim Billah A Al-Khalayleh**[(2)]

(1) Researcher, Jordan.

(2) Associate Professor, Mutah University, Karak - Jordan.

Received: 15/7/2025
Accepted: 15/4/2026
Published: 30/6/2026

* ***Corresponding Author:***
zeyad1970@yahoo.com

DOI:https://doi.org/10.59759/law.v5i2.1569

Abstract

The study aimed to identify the concept of just war theory, define its principles, and assess the extent to which the Israeli war on the Gaza Strip conforms to these principles. This was achieved by answering the following main question: Does the war declared by Israel on the Gaza Strip conform to the principles of just war?

The study employed a descriptive-analytical approach and a legal methodology. It reached several conclusions, including that Israel's actions in the Gaza Strip are entirely incompatible with the tenets of just war and contradict all principles of international humanitarian law and the UN Charter. Finally, the study recommended investigating war crimes and genocide through the International Criminal Court.

Keywords: Just War, Just War Theory, Al-Aqsa Flood, The Israeli Aggression On The Gaza Strip..

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2023م) في إطار نظرية الحرب العادلة: دراسة نقدية

زيـاد عيـد حجازيـن[1] المعتصم بالله أحمد الخلايلة[2]

(1) باحث، الأردن.

(2) أستاذ مشارك، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم نظرية الحرب العادلة وتحديد مبادئها ومدى توافق الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ومبادئ الحرب العادلة، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: هل تتوافق الحرب التي أعلنتها إسرائيل على قطاع غزة مع مبادئ الحرب العادلة؟

اعتمدت الدراسة على توظيف منهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن ما تقوم به إسرائيل في قطاع غزة لا يتفق إطلاقا مع أركان الحرب العادلة ويناقض كل مبادئ القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وفي النهاية أوصت الدراسة في التحقيق في جرائم الحرب والإبادة الجماعية من خلال المحكمة الجنائية الدولية.

الكلمات الدالة: الحرب العادلة، نظريه الحرب العادلة، طوفان الأقصى، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

□

المقدمة

تعد نظرية الحرب العادلة من أهم النظريات التي تناولت مفهوم الحرب من الناحية السياسية والفلسفية والأخلاقية، حيث برزت إشكالية هذا المفهوم بسبب زيادة تأثير ويلات الحروب على الإنسانية جمعاء من كافة النواحي، لذا بدأت النخب السياسية والمفكرون والفلاسفة بتناول ظاهرة الحرب من منظور فلسفي وبمنطق عقلاني لعلاجها بصورة أخلاقية، لما لهذه الظاهرة من دور أساسي في تغيير خارطة العلاقات الدولية في العصر الحديث، وكان للتقنيات الحديثة المستخدمة في الحروب دور بارز في عودة هذا المفهوم إلى الواجهة مرة أخرى في فترة ما بعد الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول لعام 2001م، بسبب عدد القتلى الكبير والدمار الهائل الذي سببته تلك الحروب.

يُعدّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من أكثر الأعمال العدائية التي حدثت في العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين، حيث ظلت القضية الفلسطينية تراوح مكانها لعدة سنوات قبل عملية طوفان الأقصى، بل تراجع الاهتمام العالمي والإقليمي والعربي بها نسبيًّا، خاصة مع وصول إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017–2021) الذي عملت على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس واعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما رعت اتفاقيات إبراهام بين إسرائيل وعدة دول عربية (الإمارات والبحرين والمغرب والسودان).

في هذا الواقع العربي الضعيف جاءت عملية طوفان الأقصى في 2023/10/07م لتعيد القضية الفلسطينية إلى الواجهة مرة أخرى، الأمر الذي نتج عنه عدوان إسرائيلي شكّل حرب إبادة جماعية ضد قطاع غزة، ورغم ذلك نرى تأييدًا دوليًّا وإقليميًّا لإسرائيل في إبادة شعب أعزل، وضعفًا عربيًّا في اتخاذ موقف موحد تجاه ما يحدث، الأمر الذي أثار علامات استفهام كثيرة حول طبيعة الحرب التي تشنها إسرائيل ضد القطاع على اعتبار أن هذه الحرب تمثل حربًا وجودية (كما صرّح القادة الإسرائيليون)، ولها دور في حماية مستقبل إسرائيل من الهجمات الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك حقٌّ لها تكفله القوانين الدولية.

مشكلة الدراسة

أثارت شراسة إسرائيل في ردها على هجوم المقاومة الفلسطينية في 2023/10/7م الكثير من التساؤلات على الصعيدين القانوني والأخلاقي، نظرًا لما شهده من أعمال عسكرية مفرطة اتسمت بوحشية غير مسبوقة، في الوقت الذي نالت فيه إسرائيل دعمًا سياسيًّا وعسكريًّا غير محدود من الولايات المتحدة الأمريكية وعددٍ من القوى الغربية، قوبل بتنديد خجول وغير فاعل من قبل الدول العربية والإسلامية، بل إنه تم تحميل المقاومة الفلسطينية الانتهاكات الواسعة التي ارتُكبت بحق الشعب الفلسطيني.

تكمن مشكلة هذه الدراسة في تحديد مدى توافق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مع مبادئ نظرية الحرب العادلة ومبادئ القانون الدولي الإنساني، انطلاقًا من أن إسرائيل تدّعي أن حربها ضد المقاومة الفلسطينية حرب وجودية تهدف إلى الدفاع عن النفس، وتسعى الدراسة إلى تحليل وتقييم الأسس التي اعتمدت عليها إسرائيل في تبرير عدوانها، وتوافق هذه المبررات مع أركان الحرب

العادلة من حيث اللجوء إلى الحرب أو أثناء إدارة الحرب أو سلوكها ما بعد انتهاء الحرب.

وانطلاقًا مما سبق، تهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى توافق الممارسات الإسرائيلية مع مبادئ الحرب العادلة والقانون الدولي الإنساني، وتحليل التناقض القائم بين الخطاب الإسرائيلي الذي يبرر العدوان بوصفه دفاعًا مشروعًا عن النفس، والواقع الميداني القائم الذي يشير إلى تعارض صارخ مع مبادئ الحرب العادلة والقانون الدولي الإنساني.

أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم نظرية الحرب العادلة وجذور تطورها وتحديد مبادئها.
- التعرف على موقف القانون الدولي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة
- التعرف على طبيعة الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة ومدى توافقها مع الحرب العادلة

أسئلة الدراسة

من خلال هذه الدراسة سيتم الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: هل تتوافق الحرب التي أعلنتها إسرائيل على قطاع غزة مع مبادئ الحرب العادلة؟

للوصول للإجابة على هذا السؤال لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي نظرية الحرب العادلة وما هي جذورها التاريخية والمبادئ الأساسية لها؟
- ما هو موقف القانون الدولي الإنساني من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؟
- هل تنطبق نظرية الحرب العادلة على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال المساهمة في رفد المكتبات الأردنية والعربية بدراسة تبين وتوضح مفهوم الحرب العادلة. وتأمل الدراسة أن يستفيد منها الباحثون في المجال السياسي وخاصة فيما يتعلق بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

الأهمية العملية: تظهر أهمية الدراسة كونها تلقي الضوء على موضوع مهم يتعلق بتوضيح مفاهيم مثل مفهوم الحرب العادلة في العلاقات بين الدول، وذلك من خلال دراسة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ومدى توافق هذه الحرب مع مبادئ الحرب العادلة، وذلك لتساعد اصحاب القرار في

اتخاذ القرارات الصائبة والمنحازة ضد القتل والتشريد، وللوقوف صفا واحدا في وجه الدول التي تبرر الإبادة والتهجير.

حدود الدراسة

تتضمن الدراسة ثلاثة محددات رئيسية، وهي:

المحدد الزماني: يتحدد الإطار الزمني للدراسة في الفترة من 2023م إلى تاريخ أعداد هذه الدراسة عام 2025م، ويعود تحديد بداية الدراسة إلى عام 2023م على اعتبار أن عملية طوفان الأقصى بدأت بالتحديد في السابع من أكتوبر لعام 2023م وهي العملية التي اقدمت عليها حركة المقاومة الإسلامية –حماس– ضد إسرائيل.

المحدد المكاني للدراسة: تتوزع هذه الدراسة في اطارها المكاني إلى:

إسرائيل: كدولة محتلة للأراضي الفلسطينية منذ عام 1948م.

قطاع غزة: كونها دولة يسيطر عليها من قبل حركة المقاومة الإسلامية –حماس–، وهي من قامت بعملية طوفان الاقصى وأسر العديد من الجنود والرهائن، وذلك من خلال العملية التي قامت بها صبيحة السابع من أكتوبر 2023م.

المحدد الموضوعي: تدخل هذه الدراسة ضمن محور الفكر السياسي، وإسقاطه على مفهوم الحرب العادلة.

مناهج الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي

يعرف المنهج الوصفي التحليلي بانه:" مجموعة من الاجراءات البحثية التي تتكامل لوصف ظاهرة ما أو موضوع معين، اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقاً، لاستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات على الظاهرة أو الموضوع محل البحث (المشهداني، 2019: 127).

يستخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة السياسية كما توجد في الواقع، حيث يصفها ويحدد خصائصها وسماتها وأهدافها، ويعبر عنها من خلال المساعدة على تحليلها كيفياً ليسهل

العمل على تفكيكها وتفسيرها واعطاء تصورا من خلال وصفها وتحديد ملامحها، أو كمياً من خلال وصفها وتفسيرها رقمياً (الفالح، 2025: 17).

على صعيد الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الظاهرة كما هي مع تحليل دقيق لعناصرها وأسبابها ونتائجها، ثم تفسير العلاقات والروابط فيما بينها، وذلك من خلال توضيح مفهوم الحرب العادلة ووصف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من خلال دراسة معمقة وعلمية لخلفيات هذا العدوان وأهدافه ومبرراته والأساليب المستخدمة فيه.

المنهج القانوني

يقوم المنهج القانوني على دور القانون الدولي في ضمان وصيانة الامن والسلام في العالم، وينطلق هذا المنهج من تحليل العلاقات السياسية بين الدول معتمدا على الجوانب القانونية، حيث يدرس العلاقة بين الدول من زاوية القانون الدولي، لذا فهو يركز على المعاهدات والاتفاقات الدولية من حيث التزامات الاطراف المتعاقدة والجزاء التي ينص عليها لمعاقبة الاطراف التي تخل بتعهداتها الواردة في هذه الاتفاق، ويركز على عنصر المسؤولية الدولية في تصرفات الدول من وجهة نظر قانونية، والتكيف القانوني لموضوع الحرب (الخزرجي، 2009، ص 78).

تقوم فكرة المنهج على اقامة مجتمع دولي يتطلب أن يخضع أفراده لقواعد سلوك القانون الدولي العام، بحيث يكون منطلقا للحكم على سياسة الدول، ويتم الحكم على سياسات الدول من خلال تطابقها مع قواعد القانون الدولي أكثر من تأثرها بالمتغيرات والظروف التي تؤثر على سلوك تلك الحكومات (توفيق، 2010، ص87).

على صعيد هذه الدراسة سيقوم الباحث بتوضيح مدى الالتزام إسرائيل بالقوانين الدولية في العدوان على قطاع غزة، بالإضافة إلى تقييم الفعل الإسرائيلي وفقا لقواعد القانون الدولي، ثم دراسة مدى توافق العدوان الإسرائيلي مع مبادئ نظرية الحرب العادلة وقواعد القانون الدولي.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة

حركه المقاومة:

تعرف حركة المقاومة بانها: "الحركة التي تتشكل للدفاع عن الشعوب بسبب الاحتلال الذي يقع على بلادها، وتكون في هذه الحالة المقاومة هي ردة فعل أما الاحتلال ذاته فيكون هو الفعل"، وقد

ظهرت العديد من حركات المقاومة التي قارعت المحتل كحركات التحرر الفيتنامية التي تشكلت بعد قيام الولايات المتحدة بغزو فيتنام، وحركات التحرر في دول افريقيا ابان الغزو الفرنسي والايطالي لها، وحركات التحرر في كل من فلسطين ولبنان وباقي الدول العربية (نصر الله، 2025).

وقد نصّت اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب الصادرة في 12 آب 1949م، في المادة الرابعة الفقرة 2 بحركات المقاومة، وقد حددت شروط لهذه الحركات وهي (اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، 1949):

1. أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه.
2. أن تكون لها أشاره مميزة محددة يمكن تمييزها عن بعد.
3. أن تحمل الأسلحة جهرا.
4. أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

تعتبر حماس حركة شعبية إسلامية تنادي بتحرير الاراضي الفلسطينية المحتلة من النهر إلى البحر، حيث تعتبر أرض فلسطين الوطن التاريخي القومي للفلسطينيين وعاصمتها القدس، وهي تحمل فكراً إسلامياً (أبو رمح، 2011 : 63).

تمثل نشأة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إشكالا كبيرا حيث انها ولدت فعليا في أواخر عام 1987م، الا انها تطرح نفسها امتدادا لمولد الرسالة الإسلامية من خلال بعدها الزماني والمكاني كما ورد في المادة الخامسة من ميثاقها الذي ينص على ما يلي: "بعد حركة المقاومة الإسلامية الزماني باتخاذها الاسلام منهج حياة لها يمتد الى مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح، فالله غايتها والرسول قدوتها والقران دستورها، وبعدها المكاني حيثما يتواجد المسلمون الذين يتخذون الاسلام منهج حياة لهم في اي بقعة من بقاع الارض فهي تضرب في اعماق الارض وتمتد لتعانق السماء"، كما تعلن عن نفسها انها من الاخوان المسلمين كما ورد في المادة الثانية من ميثاقها حيث ورد: "حركه المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة أخوان المسلمين بفلسطين، وحركه الاخوان المسلمين تنظيم عالمين وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق، وشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة" (ميثاق حركة المقاومة الإسلامية، 1988: 13-11).

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

أولا: دراسة علي مطهر العثربي، 2024:

(طوفان الاقصى ومسيرة النضال الفلسطيني دراسة التحليلية من عام 1948- 2023 م)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المنعطفات التاريخية لمسيرة النضال الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الصهيوني منذ عام 1948 حتى طوفان الاقصى عام 2023، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي للتعرف على الواقع وقائع والاحداث التاريخية في مسيره النضال الفلسطيني والوقوف على نتائجها، ومنهج تحليل المضمون السياسي لتحليل محتوى مواقف الشعوب والحكومات العربية والسلوك السياسي لمحور المقاومة وذلك من خلال دراسة ما تقدمه وسائل الاعلام من معلومات وبيانات والبيانات المتعلقة بتطورات احداث طوفان الاقصى.

وقد قدم الباحث المشكلة البحثية على الشكل التالي: "هل طوفان الاقصى يمثل قوة الردع التي ترغم الكيان الصهيوني على الانصياع لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف"، ولأجل التوصل الى حل المشكلة وضع الباحث عدة فرضيات لتساعده في حل المشكلة منها فرضية: "طوفان الاقصى الذي ضرب القبة الحديدية للكيان الصهيوني علامة فارقة على مسيرة النضال الفلسطيني من اجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف"، وقد توصل الباحث الى عدة استنتاجات منها: ان التعصب الإدارة العنصرية الأمريكية الى جانب الكيان الصهيوني قد مكنه من احتلال الاراضي العربية وانتهاك المقدسات الإسلامية وتجاوز الشرعية الدولية، ثم وضع عدد من التوصيات منها: أهميه توحيد المواقف العربية لمواجهة التعنت والارهاب الصهيوني.

ثانيًا: دراسة: هديل احمد ابراهيم، 2024:

(العلاقات الأمريكية الإسرائيلية رؤية تحليلية للقضايا والمحددات في ضوء الحرب الإسرائيلية على غزة اكتوبر 2023-2024)

ركزت الدراسة على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في اطار التحالفات الاستراتيجية في السياسة الدولية، حيث تتخذ علاقة الولايات المتحدة مع اسرائيل أهمية بارزة باعتبارها علاقة استراتيجية تحالفية تعتمد على المصالح المشتركة، وجاءت الدراسة لتحقيق مجموعة من الاهداف منها: تحليل تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وابعادها وفهم كيفيه تأثير حرب غزة على طبيعة

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وفهم تأثير الحرب على استقرار المنطقة وامنها ودور الولايات المتحدة في إدارة هذا الصراع، وقد انطلقت الدراسة من المشكلة التالية: التناقض الواضح بين التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية حلفائها مثل اسرائيل وبين موجة الضغوط المتزايدة التي تدعو الى تحقيق توازن اكثر عدلا وإنصافا في سياسة الخارجية، مما يفتح الباب امام نقاش اعمق حول كيفيه تأثير الحروب الإقليمية على مستقبل العلاقات بين الدول الكبرى وحلفائها.

ومن أجل حل المشكلة طرح الباحث مجموعة من التساؤلات منها: كيف اثرت حرب غزة في 7 اكتوبر 2023 على الدعم الامريكي لإسرائيل، وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج منها: تشكل اسرائيل أداء قوية لتحقيق المصالح والسياسات الأمريكية في الشرق الاوسط لذا لا تتخلى امريكيا عن دعم اسرائيل في حربها على غزة.

وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها: تقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية والتحالفات العربية البينية لتكون قادرة على مواجهة السياسة الأمريكية بشكل قوي والتوجه نحو تحالفات جديدة تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: دراسة: د. بسمة خليل توم، 2024

(من سيف القدس إلى طوفان الاقصى، تحولات الاداء المقاوم وانعكاساته على مسار الصراع الفلسطيني الاسرائيلي)

هدفت الدراسة الى تتبع التحولات في الاداء المقاوم في كل من عمليتي سيف القدس وطوفان الاقصى وتأثيرهما على مجريات الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وتشخيص المالات التي قد تواجهها القضية الفلسطينية أثر عملية طوفان الاقصى.

وقد اعتبرت الباحثة في الدراسة أن الإشكالية تكمن في انعكاسات عملية طوفان الاقصى على المشهد الفلسطيني والاسرائيلي والعربي والاقليمي على مدى البعيد والقريب وعلى مسيرة التطبيع التي تشهد تزعزع وتأرجحا.

وقد حاولت الباحثة من خلال الدراسة الإجابة على السؤال الاتي:" ما التحولات التي شهدها الاداء المقاوم في كل من عمليتي سيف القدس وطوفان الاقصى"، وانطلقت من الفرضية الاقترانية التالية: أن هناك علاقة ارتباطية بين تحولات الأداء المقاوم لدى المقاومة الفلسطينية في عمليتي سيف القدس وطوفان الاقصى وبين قدرتها على التأثير على تعطيل عملية التطبيع في الشرق

الاوسط، وقد استخدمت الباحثة منهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع.

في النهاية وضعت الباحثة سيناريوهات مرحلة ما بعد الطوفان منها: نجاح الكيان الاسرائيلي في تحطيم غزة وإزالتها عن الوجود بعد هزيمة المقاومة الفلسطينية وفرض الهجرة القصرية على من تبقى من أهلها إلى سيناء ومن أهل الضفة الغربية إلى الاردن.

تتميز هذه الدراسة باختلافها عن الدراسات السابقة، في كونها جاءت استكمالا لحالة النقص في الدراسات من حيث:

أولاً: الحداثة، حيث أن الموضوع يناقش حقبة زمنية حديثة، بخاصة أن العدوان الإسرائيلي لا زال حديثا.

ثانياً: لكونها تعمل على تطبيق أركان الحرب العادلة على العدوان الإسرائيلي لقطاع غزة لتبيان مدى عدالة الحرب الإسرائيلية على القطاع.

وقد تم تقسيم البحث الى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الحرب العادلة

المطلب الثاني: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في إطار الحرب العادلة

المطلب الأول

أولاً: مفهوم الحرب العادلة

يرى صن تزو أن الحرب وسيلة من بين عدة وسائل سياسية وليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة للسلام، لذلك فهي مبررة أخلاقيًا، ويمكن للقادة العسكريين استخدامها للوصول إلى غايتهم، فالحرب لا تهدف إلا إلى خداع الخصم أو سحقه تحت أقوى التسلحات. (توز، 2010: 41).

حدث انقسام في قبول مصطلح الحرب العادلة بين الفلاسفة، فمنهم من قبله ومنهم من عارضه، وذلك أن هذا المصطلح يتكوّن من مفهومين متناقضين، حيث يتكوّن من حدّين أساسيين هما: حد الحرب وحد العدالة، فالحرب تُعدّ فعلًا عدوانيًّا عنيفًا يمارس بين الدول من أجل الهيمنة والسيطرة والاستغلال، أما حد العدالة فمرتبط بالفضيلة والمساواة والتقيد بالقوانين والشرائع، بمعنى أن الحد الأول مرتبط بالعنف والقتل والحد الثاني مرتبط بالفضيلة والقانون، وهذا التناقض أدى إلى الانقسام بين الفلاسفة. (محمود، 2020: 105).

اعتبر مؤيدو الحرب العادلة بأنها تنشأ لأسباب مشروعة في دفاعهم عن قضية عادلة وهدف

يتمثل في صد العدوان أو مواجهة الظلم والتطرف والإرهاب، أي إنهم أضفوا عليها الطابع الديني والشرعي والأخلاقي، ومن أولئك نصار عبد الله الذي يرى: "أن نظرية الحرب العادلة هي ذلك الإطار الذي يتضمن مجموعة من القيم والضوابط والمعايير التي تحدد في مجموعها ما هو عادل وما هو غير عادل بالنسبة للحرب سواء على مستوى شنها ابتداء، أو على مستوى إدارة عملياتها بعد اندلاعها فعلا". (نصار، 1993: 5).

في حين أن ولزر يعرفها بأنها: "الحروب العادلة هي الحروب المحددة والمقننة والمتوافقة مع مجموعة من المعايير والضوابط التي تهدف إلى الحد من العنف أو الانتقام أو العدوان على الساكنة المدنية". (Walzer, 2006: 13)، أي أن الحرب العادلة تكون خاضعة للضوابط القانونية والأخلاق والقيم الإنسانية، وألا تكون تلك الحروب من أجل العدوان أو الانتقام.

أما رافضو مصطلح الحرب العادلة مثل كريستيان نادو وجولي سعادة فقد اعتبرا أنه لا يمكن أن تكون هناك حرب عادلة، فالحرب هي فعل مليء بالويلات والمآسي الفظيعة، وقد اتفق معهما إيمانويل ليفيناس بقوله: "إن الحرب السياسية لا تعرف الأخلاق، وبالتالي تتعارض السياسة كليًا مع مبدأ الأخلاق، كما تتعارض الفلسفة مع السذاجة". (نادو، 2009: 19).

لقد ربط الفيلسوف الأمريكي ستيفن لي الحرب العادلة بالتدخل الإنساني الذي يجب أن يكون بجانب الدول الضعيفة، شريطة أن يكون للحرب ما يبررها من خلال تحديد نوع الانتهاك ونوع التدخل والدول القائمة به، وذلك من أجل تحقيق العدالة الإنسانية. (أمين، 2018: 371).

ويرى ماو تسي تونغ أن الحروب التقدمية هي حروب عادلة، حيث يقول: "يُظهر لنا التاريخ الحروب بشكل واضح أن هناك مجموعتين من الحروب: حروب عادلة وحروب غير عادلة، وكل حرب تقدمية هي حرب شرعية وعادلة، في حين تعتبر كل حرب تعترض سبيل التقدم بمثابة حرب غير شرعية وغير عادلة". (خليل، 2015: 52).

في حين أن المفكرين الشيوعيين في الاتحاد السوفيتي السابق وفي الصين الشعبية قسموا الحروب إلى خمسة أنواع، هي: الحروب الثورية، وحروب التحرر الوطني، والحروب التي تقع بين الدول الرأسمالية نفسها، والحروب الإقليمية التي تقع بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية، والحروب العامة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي والتي قد تقود إلى حرب نووية، وقد اعتبر هؤلاء المفكرون أن الحروب الثورية وحروب التحرر الوطني هي حروب عادلة، في حين أن

الأنواع الثلاثة الأخيرة هي حروب غير عادلة. (مقلد، 1991: 530).

ثانياً: تطور نظرية الحرب العادلة

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، ازداد اهتمام الدول المتضررة من العمليات الإرهابية في موضوع الحرب العادلة، وتمت دراستها من نواحٍ مختلفة (فلسفية، دينية، لاهوتية، وسياسية)، وتركز الاهتمام حول أحقية الدول في مواجهة المتطرفين والإرهابيين أينما وجدوا، وتعقبهم وإلقاء القبض عليهم تمهيدًا لمحاكمتهم قضائيًّا وجنائيًّا وعسكريًّا (مصطفى، 2025: 95).

جاء تطور مفهوم الحرب العادلة عبر عدة قرون، وكان هناك صراع فكري بين مذهبين: مذهب المسالمة وهو الذي يرفض تبرير الحرب بشكل مطلق، ومذهب العنف وهو المذهب الذي يبرر الحرب بشكل مطلق، ونتيجة هذا الصراع بين المذهبين ظهرت نظرية الحرب العادلة التي تبرر اللجوء للحرب واستخدام القوة انطلاقًا من أسس وتبريرات أخلاقية (الشريف، 2016: 3).

يرجع بعض المؤرخين نظرية الحرب العادلة إلى عهد أمنحوتب الرابع (1367 ق.م)، حيث وجدت كتابات تشير إلى مجموعة من المواثيق والأعراف المؤطرة للعلاقات بين العائلة الملكية والوجهاء، مستعملة أوصافًا للمبارزة وكناية عن المعايير السائدة للتعبير عن منصب وامتيازات وواجبات واختصاصات، وتصف الأوضاع والظروف التي تسمح باستخدام القوة، ومن يمكن اعتباره خصمًا (سميث، 2020: 32).

لعب الفكر اليوناني والروماني دورًا أساسيًّا في تطور مفهوم الحرب العادلة، وساهمت الحروب الدينية في أوروبا في تقييد مفهوم الحرب الشاملة نظرًا لما تسببه هذه الحروب من دمار ومآسٍ إنسانية، وذلك بسبب الطبيعة الهمجية والسلوك العدواني للأطراف المتحاربة (نقرش، 2006: 88).

كان للمفكر الروماني شيشرون (القرن الأول ق.م) تأثير كبير في تطوير فكر الحرب العادلة، وكان يرى أن حماية الشعب تقتضي اللجوء إلى العنف لردع عدو ما، وقد عُرف شيشرون بقولته المشهورة: "القوانين تلتزم الصمت في أيام الحرب" (سميث، 2020: 32)، وأُعتبر من أوائل من صاغ مفهوم الحرب العادلة في كتاب "الواجبات"، حيث يقول: "حدد كاهن الحرب القانون الخاص بالشعب الروماني، وكل ما يتعلق بنزاهة الحرب بعناية، لا يمكن أن تكون الحرب عادلة ما لم يسبقها شكوى رسمية أو إدانة أو مطالبة بتعويض الممتلكات" (غديري، 2022: 312).

درس الإغريق فكرة الحرب من ناحية الضرورة أو عدم الضرورة، حيث إن فلاسفة مثل

أفلاطون وأرسطو درسوا الحرب وأقروا شرعيتها لأنها ضرورية وواجبة لحماية الدولة وليس كونها عادلة أو غير عادلة (العمري، 1959: 117).

لقد أشار أفلاطون إلى مفهوم الحرب العادلة من خلال كتابه "الجمهورية"، وميز بين الحرب والنزاع، فالحرب حسب وجهة نظره هي نزاع بين دولتين أو شعبين، أما النزاع فهو حرب أهلية أو فتنة داخلية بين أفراد الشعب الواحد في البلد الواحد، لذا أعلن أفلاطون رفضه للحرب إلا للضرورة القصوى، وتكون بهدف تحقيق الوفاق أو السلام العادل، كما أنه يرى أن الحرب يجب أن تكون قصيرة ويرفض الحروب طويلة الأمد لأنها تؤدي إلى الخراب والدمار، وانطلاقًا من ذلك نجد أن رؤية أفلاطون إلى الحرب تتخذ طابعًا إنسانيًّا وأخلاقيًّا عادلًا، فالحرب العادلة بالنسبة له هي التي تحتكم إلى السلوك القويم في التعامل مع الأبرياء، ولا تسعى إلى الخراب والدمار الشامل، ويرى أيضًا أن هذا السلوك يجب أن لا يقتصر على اليونانيين بل يجب تعميمه على الجميع في حالة الحرب، وعند أفلاطون لا يمكن للحرب أن تُشن دون أسباب كقاعدة شرعية، سواء كانت هذه الحرب دفاعية أم هجومية أم على شكل ثورة، وقد قدم أفلاطون أسباب الحرب عند مختلف الحكومات ليتسنى له تفضيل ورفع شأن حروب دولته المثلى وصبغها بصبغة العدالة دفاعًا أو هجومًا (خليل، 2015: 80–88).

اختلف أرسطو عن أفلاطون في نظرته للحرب، فقد كانت نظرته للحرب نظرة واقعية مادية وبرجماتية، حيث أثبت أن الحرب تكون من أجل تحصيل الغنائم والطرائد وتحقيق الخيرات والمنافع، وإخضاع البشر لسلطة القوي على أساس أن الآخرين خُلقوا للعبودية والاسترقاق والخضوع للأسياد والأقوياء (حمداوي، 2016: 37)، وفي هذا قوله: "لذلك فإن فن الحرب قد يكون بالطبع من بعض وجوهه فن اقتناء واغتنام؛ لأن فن الصيد جزء منه، والصيد يجب استعماله لأخذ الأوابد، وقمع من لا يريدون الخضوع من البشر مع كونهم أوجدوا لأجله، على اعتبار أن تلك الحرب عادلة بالطبع" (أرسطو، 1957: 24).

رغم أن البعض يشير إلى وجود جذور لهذا المصطلح منذ قرون، إلا أنه نشأ وتطور من خلال العلوم الفلسفية والأخلاقية واللاهوتية في بيئة دينية كنسية إنجليزية كاثوليكية منذ العصور الوسطى من خلال مجموعة من رجال الدين واللاهوت المسيحي، ويرجع تطور مفهوم الحرب العادلة إلى الكتابات المسيحية ما بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر من خلال مجموعة من اللاهوتيين المسيحيين أمثال: القديس أوغسطين (354–430م) في كتابه مدينة الله، والقديس توما الأكويني

(1225–1274م) في كتابه الخلاصة اللاهوتية، وآخرين (حمداوي، 2016: 32).

حاول أوغسطين وانطلاقًا من كونه من رجال الدين المسيحي دراسة السؤال الأبدي المتصل بمعرفة إذا ما كان من الممكن للمسيحي أن يدخل الحرب دون أن يرتكب خطيئة، وقد استعان أوغسطين بالإضافة إلى التعاليم المسيحية بالقانون الروماني والفلاسفة الكلاسيكيين مثل شيشرون، وتوصل إلى أنه يمكن للمسيحي أن يدخل الحرب إذا كانت هذه الحرب عادلة: "كقاعدة عامة تُعرف الحروب العادلة بأنها تلك التي تكون ثأرًا من ظلم إذا ما تغاضت الأمة أو الدولة التي تُشن الحرب عليها عن معاقبة خطأ ارتكبه مواطنوها، أو لاستعادة شيء ما جرى الاستيلاء عليه بغير الطريق الصحيح" (فيشر، 2022: 106).

يُعتبر كتابه "مدينة الله" (مجلد يتكون من 22 كتابًا) من أهم كتب القرن الخامس الميلادي، وفيه هاجم الوثنية لأنها لم تنقذ روما من الشقاء، وإن المسيحية يمكن لها أن تنقذ روما إذا ما تبناها الشعب، وحسب أوغسطين هناك مدينتان عبارة عن حبّين: حب الذات الذي عمل على صنع المدينة الأرضية، وهي تتمجد في ذاتها ومجدها قادم من البشر، وحب الله الذي صنع المدينة السماوية، وهي تتمجد في الرب، والله الشاهد على الضمير هو مجدها الأكبر (العويمر، 2009: 170).

وفي كتابه الثاني والعشرين Contra Faustum في مجلد "مدينة الله" يقول أوغسطين: "إن الشرور الحقيقية في الحرب هي حب العنف، والقسوة الانتقامية، والعداوة الشرسة التي لا هوادة فيها، والمقاومة الجامحة، وحب السلطة، أما الرجال الصالحون فيخوضون الحروب عندما يجدون أنفسهم في وضع يتطلب منهم فيه التصرف، أو إجبار الآخرين على التصرف بهذه الطريقة، فيما يتعلق بإدارة الشؤون الإنسانية، يعتمد الكثير على الأسباب التي تدفع الرجال إلى خوض الحروب، وعلى السلطة التي يملكونها للقيام بذلك؛ لأن النظام الطبيعي الذي يسعى إلى سلام البشرية يفرض أن تكون للملك سلطة شن الحرب إذا رأى ذلك مناسبًا، وأن يقوم الجنود بواجباتهم العسكرية من أجل سلام المجتمع وأمنه، فعندما يُعاهد المرء على الإيمان يجب أن يُحافظ عليه حتى مع العدو الذي تُشن الحرب ضده.(The Catholic State, 2022) "

أما الفيلسوف اللاهوتي وأشهر الرهبان الدومينيك في إيطاليا توما الأكويني، الذي عاش في فترة انتشرت فيها الأفكار اللادينية، فقد عمل على الدفاع عن الديانة المسيحية والوقوف في وجه كل المحاولات التي تسعى للنيل من الكنيسة وتحميلها النواقص والأحداث المأساوية في تلك الفترة

(العويمر، 2009: 194).

وضع توما الأكويني نظريته في الحرب العادلة من خلال التأكيد على الوظيفة الأمنية للدولة، بمعنى أنه من أهم وظائف الدولة حماية الأفراد وتأمينهم من أي خطر داخلي أو خارجي، ولتحقيق الأمن الداخلي على الدولة أن تتولى التشريع لإقامة العدالة بين الأفراد وفرض القانون، والقانون الوضعي يجب أن يكون طبقًا للقانون الطبيعي ومن ثم طبقًا للقانون الأزلي الذي يعمل للخير العام، أما بالنسبة لتحقيق الأمن الخارجي فيجب على الدولة أن تكون مستعدة للحرب، والتي يجب أن تكون عادلة، وقد وضع ثلاثة شروط للحرب العادلة تتمثل في الآتي:

1. أن تقوم بإعلانها سلطة شرعية وتباشرها بنفسها.
2. أن يكون إعلانها لسبب عادل ودفع الظلم.
3. أن يكون الهدف الدولة منها ارغام العدو على قبول السلم.

انطلاقا من فكره الكنسي كان يرفض الخداع والكذب حتى مع الاعداء، وأن كان يجيز إخفاء النوايا والتكتم حتى يتحقق النصر، ويحق للدولة أن تباشر الحرب حتى في أيام الأعياد إذا كان هناك ضرورة، إلا أن رجال الدين لا يجوز لهم الاشتراك في الحرب، وذلك للتفرغ بدورهم الرئيسي ومهمتهم الروحية الأسمى وهي القيام بالصلاة والوعظ وتشجيع المحاربين وإقامة الشعائر (مجاهد، 2019: 183).

وضع الإسلام العديد من الضوابط الشرعية التي يجب أن تحدد السلوك المؤدي للحرب، حيث أن الإسلام لم يجيز الحرب ألا في حالات محددة ورد ذكرها في القرآن الكريم والسيرة النبوية، وعند التحقق والتدقيق في هذه الضوابط نجد أن الإسلام يتحدث عن مبادئ الحرب العادلة، ولقد عبر الإسلام عن الحرب العادلة بالجهاد الإسلامي ولكن ضمن مصوغات قانونية وشرعية وأخلاقية، ووضع الإسلام مبررات وضوابط، وقد عالج القانون الدولي هذه المبررات والضوابط من خلال اتفاقيات عرفت باتفاقيات جنيف الأربعة بالإضافة إلى بروتوكولاتها، وأما مبررات الحرب في الإسلام فهي: درء الفتنة، دفع الظلم، رد العدوان، والمعاملة بالمثل (فوضيل، 2019 : 32).

يعتبر أبو نصر الفارابي (870–950م) من أهم رواد الفلسفة السياسية الإسلامية، ورغم عدم انشغاله بالسياسة في بادئ الأمر وانصرافه إلى التحصيل العلمي والقراءة والتأليف، ألا أنه وبعد أن ساد عصر من الفوضى والاضطرابات في دولة الخلافة الإسلامية توجه إلى الكتابة في

مجال السياسة محاولا تحديد شكل الدولة، ونظام الحكم الذي يحقق السعادة للأفراد، وله العديد من المؤلفات، أهمها: أراء أهل المدينة الفاضلة، السياسة المدنية، تحصيل السعادة والجمع بين رأيي الحكيمين (أفلاطون وأرسطو) (العويمر، 2009: 241-242).

ميز الفارابي بين شكلين من أشكال الحروب: الحرب العادلة والحرب الجور، درس الفارابي الحرب العادلة من خلال التركيز على قواعدها ومسوغاتها وبعدها الاخلاقي، وقد وضع عدة شروط تترابط معا وتعتبر أساسا للحرب العادلة وهي (Ellul, 1969 : 6):

- السبب العادل.
- الملاذ الاخير.
- التناسب.
- التيقن من النصر.
- الوسائل المشروعة.
- حصانه غير المقاتلين.
- السلام العادل.

وبيّن أن الحرب العادلة أساسها العدل وموجهة بأخلاقيات مبنية على أسس أخلاقية ومدارة بطريقة أخلاقية عادلة: "فالحرب العادلة هي التي يكون سببها عادلاً، وقضيتُها عادلة، وهدفها عادلاً، ووسائلها عادلة وأخلاقيّة، وتكون السلطة الشرعيّةُ الرّسمية والكفاءة هي صاحبةَ القرار لإعلان هذه الحرب، وتكون هذه الحربُ عادلةً عندما تكون من أجل الصالح العام"، كما أن "عدالة ما بعد الحرب تتمثل في إقرار قواعد السلام العادل" (حمداوي، 2016: 13).

ولكي يبين فضائل الحرب العادلة انشغل الفارابي بمعالجة النوع الثاني من الحرب (الحرب الجور)، وبين كافة الوضعيات التي تكون فيها الحرب ظلما وجوراً، وحدد مظاهر الحرب الجور كالاتي (جابلي، 2020: 423):

- أن يقوم رئيس المدينة بحرب ضد قوم لغاية إخضاعهم واستبدادهم حتى ينقادوا لسلطته ويخضعوا لأمره.
- أن يخوض رئيس المدينة حربا طلبا للعظمة والمجد والشهرة والأبهة.
- أن تكون حرب رئيس المدينة من أجل الغلبة كغاية قصوى فقط.

- أن يكون رئيس المدينة يحارب من أجل اللذة فحسب.

أما هيجو كروسيوس الذي يعتبر من أهم المنظرين للحرب العادلة في عصر النهضة، فقد تساءل عن الفرق بين الحرب العادلة والحرب الغير العادلة، وذلك من نشر ثلاثة كتب حول (قانون الحرب والسلام) سنة 1625م، وكونه ينتمي إلى مدرسة القانون الطبيعي، فقد تناول الحرب العادلة من مفهومها القانوني والقضائي بعيداً عن الدين والاخلاق، فالحرب العادلة عند كروسيوس هي التي تدافع عن القانون، أما الحرب غير العادلة، فهي التي لا تهتم بذلك، وتقوم الحرب العادلة عنده على أربعة أسباب أساسية هي: الدفاع عن النفس، وتحصيل الأملاك واستردادها، و عقاب المذنبين المعتدين، واسترداد الديون(الخويلدي،2023)،

ويعتبر كروسيوس أول من نقل مفهوم الحرب العادلة من طابعه الكلاسيكي إلى الطابع القانوني المرتبط بسيادة الدولة، وتستند الحرب العادلة عنده على الشروط الثلاثة التالية (ألشتاين ، 2013: 276):

1. مشروعية الحرب: بمعنى أن تكون الحرب خياراً نهائيا بعد استنفاذ الحلول السلمية والدبلوماسية، وأن يكون سببها وهدفها عادلاً، وتستخدم وسائل تتناسب مع الهدف دون الإفراط في القوة والعنف، وأن يكون النصر أكيد من أجل تحقيق السلام العادل.
2. قانون الدخول في الحرب: ينبغي أن تلتزم الحرب بالقواعد والضوابط القانونية والأخلاقية، بانتقاء الأهداف والأفعال المحددة والمعينة.
3. قانون الخروج من الحرب: عندما تنتهي الحرب، يعقبها التفاوض، وتعويض الضرر، وتثبيت السلام العادل، والالتزام بالقوانين المسطرة بين الأطراف المتحاربة.

يعتبر مايكل والزر من فلاسفة الاخلاق والسياسة، وقد أغنى نظرية الحرب العادلة في كتابه "الحرب العادلة وغير العادلة :حجاج أخلاقي مع أمثلة تاريخية" الذي صدر عام (1977م)، بمفاهيم جديدة، وتصورات عميقة انطلاقا من مقترب فلسفي سياسي وأخلاقي معاصر، ويؤكد أن ثمة مبادئ أخلاقية في ميدان الحرب، وهذه المبادئ تشكل قاعدة أخلاقية أساسية تعد بمنزلة تحد حقيقي للفكر الأخلاقي، أن تحققت الأخلاق في مجال الحرب فإنها تتحقق في جميع المجالات، وإن تلك المبادئ الأخلاقية لابد أن تكون عالمية أوضمن الأخلاق في حدودها الدنيا، ولا يمكن ان تكون الحرب خارج التفكير الأخلاقي والمبادئ الأخلاقية (العادي، 2016 :55).

يرى والزر أن الحرب العادلة هي من أجل تحقيق العدالة وحماية حقوق الانسان، لذلك وضع لها ثلاثة أركان لا يمكن الحياد عنها، وهي (عشاب، 2018: 146):

1. عدالة الدخول في الحرب أو شن الحرب.
2. عدالة إدارة الحرب في أثناء خوضها.
3. عدالة ما بعد الحرب التي تتمثل في إقرار قواعد السلام العادل.

مما سبق نجد والزر تميز مع غيره من الدارسين لمفهوم الحرب العادلة انهم لم يقتصروا في دراستهم الحرب العادلة على اندلاعها أو أثناء اندلاعها، بل جعلوا جل اهتمامهم بمسالة العدالة تقترن بمرحلة ما بعد قيام الحرب وحتى انتهائها.

ثالثاً: مبادئ نظرية الحرب العادلة:

ويعتبر والزر من أهم الذين اجتهدوا في حصر هذه المبادئ من خلال كتابه "الحرب العادلة وغير العادلة :حجاج أخلاقي مع أمثلة تاريخية" الذي صدر عام (1977م)، حيث رأى انه من أجل تحقيق العدالة والسلام لا بد أن تستوفي الحرب مجموعة من الاركان يندرج تحتها مجموعة من المبادئ.

أ. عدالة الدخول في الحرب.

هناك مجموعة من القواعد والمعايير والمبادئ التي يجب أن يلتزم بها القائمون على الحرب قبل الدخول إلى ساحة القتال حتى تكون هذه الحرب عادلة، وألا أصبحت حرب ظالمة وغير أخلاقية وتمثل وتصبح هذه المعايير بمنزلة المبررات الأخلاقية للذهاب إلى الحرب، تتمثل هذه المبادئ في (أمين، 2018: 374):

1. السبب العادل

يقصد به حق الدفاع عن النفس، أو الرد على العدوان، أو المواجهة المسبقة لعدوان محتمل، أو من أجل حق تقرير المصير، وأضيف إليها مؤخرًا حماية حقوق الانسان وحريته بصفة عامة وحماية ممتلكاته بصفة خاصة، ورد ذلك في نصوص ميثاق الأمم المتحدة، مثال ذلك ما ورد في نص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة الفقرة الرابعة والتي تنص على ما يلي: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي

أو استقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه أخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"، كما أن الفقرة الخامسة من نفس المادة تؤكد على حق الدول في استخدام العون من الدول للدفاع عن استقلالهم، كما ورد في نص الفقرة: "يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة ازائها عملا من أعمال المنع أو القمع".

يقر والزر أن السبب العادل الوحيد الذي يجعل من الحرب عادلة هو مقاومة العدوان، ويرى أن العدوان هو: "انتهاك لوحدة الأراضي الإقليمية او السيادة السياسية للدول"، وذلك لأن الأفعال العدوانية ذات طبيعة قصرية من المنظور الأخلاقي والمادي وتبرر المقاومة المسلحة، وبذلك فقط طرح ما أسماه "بنظرية العدوان"، ولخصها في الفرضيات التالية (الشريف، 2016: 8):

1. هناك مجموعة من الدول المستقلة.
2. هذه الدول لها قانون يُؤسس حقوق أعضائها في وحدة أراضيها الإقليمية وسيادتها السياسية
3. يُعَدُّ أي استخدام للقوة أو تهديد وشيك باستخدامها من قبل إحدى الدول ضد الأراضي الإقليمية أو السيادة السياسية لدولة أخرى عملاً من أعمال العدوان.
4. العدوان هو وحده الذي يبرر الحرب.
5. العدوان يُبرر الحرب للدفاع عن النفس من قبل الضحية، والحرب لتعزيز القانون من قبل الضحية أو من قبل أي دولة أخرى في المجتمع الدولي.
6. عندما يتم صدّ عدوان الدولة المعتدية، فإنه يمكن معاقبتها.

2. <u>السلطة الشرعية لإعلان الحرب.</u>

يعتبر بعض الدارسين أن السلطة الشرعية من المبادئ المهمة، وتعني وجود سلطة لها حق قانوني بشن الحرب، أي قيادة سياسية معبرة عن المجتمع، وتتمتع بموافقته على أداره شؤونه، ولها سند قانوني يؤيد هذه الشرعية سواء كانت منتخبة أو مخول دستوريا بإدارة الدولة، وفي ذلك الوقت كان حق الجماعات الثورية وحركات المقاومة التي تناضل ضد الاستعمار أو ضد نظام الجائر أو قمعي خارج السياق النظرية، حتى أنشاء منظمة الأمم المتحدة التي جاء في المادة (51) من ميثاقها حق الشعوب في مقاومة الاستعمار والاحتلال الاجنبي بالإضافة وبالإضافة إلى الاعتراف بحق الحركات التحررية باستعمال القوة كأسلوب من أساليب العنف المشروع (نقرش، 2006 : 90).

3. مبدأ النية الحسنة

المقصود فيه توفر نوايا أخلاقية سببت الدخول في الحرب، وفي هذا السياق يصبح هذا المبدأ مرتبط بمبدأ السبب العادل، والذي يكون الهدف منه تحقيق الخير والسلام، ولا يتجاوزها لأهداف أخرى كالتوسع والعدوان (قادري، 2016: 479).

كما تتبع أهمية النية الحسنة في أن الحرب ستكون من أجل تحقيق سلام عادل، وبذلك فهي تضمن عدالة إدارة الحرب وعدالة ما بعد الحرب في الوقت ذاته، وذلك لأن هذا المبدأ يحول دون استخدام أساليب الغدر والاغتيال والتعذيب والأعمال التخريبية التي تمنع تحقيق سلام عادل بعد انتهاء الحرب (نمر، 2024: 221).

4. مبدأ النجاح

ويشير هذا الشرط إلى وجود فرصة مقبولة للنجاح في الحرب، بمعنى وجود إهداف يمكن تحقيقها من وراء شن الحرب، ومع وجود يجب أن تكون الوسائل المستخدمة في الحرب متكافئة مع الأضرار بحيث لا تؤدي الحرب إلى خسائر كبيرة (قادري، 2016: 475).

5. مبدأ التناسب

يحدد هذا المبدأ العلاقة بين المنافع والأضرار الناتجة عن الحرب، حيث يجب أن تكون المنافع أكثر من الأضرار الناتجة عنها، وخاصة فيما يخص الأرواح والممتلكات، ويقوم التناسب على المقارنة بين مجموعة الفوائد ومجموعة الأضرار التي تخلفها الحرب المترتبة على الأعمال العسكرية، فمثلا لا يجوز تدمير دولة بأكملها من أجل القبض على القادة، أي أنه يجب ألّا تتجاوز أضرار الحرب العادلة فوائدها بشكل كبير (أمين، 2018: 376).

6. مبدأ الملاذ الاخير

يؤكد هذا المبدأ على فكرة السلام كنقيض لشن الحروب وإراقة الدماء، حيث أن المقصود فيه هو عدم خوض الحروب ألا بعد استنفاذ كافة الطرق الدبلوماسية السلمية المتاحة من أجل تجنب الحروب وويلاتها، فالحرب لابد أن تكون هي الخيار الأخير، وتجنب الحرب يعتبر قيمة أخلاقية عظمى والتي تتمثل في الحفاظ على الارواح (أمين، 2018: 377).

ب. عدالة إدارة الحرب في أثناء خوضها.

عندما تبدأ الحرب على أرض الواقع بعد فشل كافة الطرق السلمية التي كانت تسعى لتجنب

الحرب، يجب الالتزام بمجموعة من المبادئ وعدم تجاوزها حفاظا على عدالة الحرب، وهذه المبادئ تتمثل في:

1. مبدأ التناسب

يختلف مضمون التناسب أثناء الحرب عن مضمون التناسب قبل الحرب، فالتناسب أثناء الحرب هو عبارة عن عملية قياس بين الضربات العسكرية الجزئية وبين الأهداف الجزئية أثناء المعركة، بمعنى أن الضربات العسكرية يجب أن تحقق أكبر قدر ممكن من الخير وأقل قدر من الشر (أمين، 2018: 378)، كما لا يجوز تجاوز الحدود واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً كالأسلحة النووية والكيماوية، ويجب احترام الاتفاقيات الدولية التي تحرم ذلك كاتفاقيات لاهاي وجنيف (نمر، 2024: 222).

2. مبدأ التمييز (الحصانة المدنية)

ينص هذا المبدأ على أهمية التمييز بين الأهداف المشروعة والأهداف غير المشروعة، لأنه حسب نظرية الحرب العادلة فأن المدنيين غير المقاتلين أو الأبرياء لم يشاركوا في القتال ولا يشكلون تهديداً مباشراً، لذلك فهم محصنون أخلاقيا من القتل أو الإيذاء ويمتلكون "الحصانة المدنية"، وهي وفقاً لمبدأ التمييز تسمح بقتل مقاتلي عدو دون المدنيين الذين يحضر أخلاقيا مهاجمتهم بأي شكل من الأشكال وألا صارت حرب ظالمة (Lee, 1993: 22).

وضع القانون الدولي الإنساني أهمية بالغة لحماية المدنيين أثناء الحرب، حيث ورد العديد من النصوص في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها لحماية المدنيين، فالمادة(48) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م نصت على التمييز بين سكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، والمادة(51) من البروتوكول نفسه والتي تتحدث عن حماية السكان المدنيين فقد نهت في بنودها الثمانية عن تعرض المدنيين للأخطار العامة أو الهجمات العشوائية، كما أن المادة(52) من البروتوكول نفسه والخاصة بالحماية العامة للأعيان المدنية نصت في بندها الأول على عدم جواز أن تكون الأعيان المدنية محلا للهجوم أو لهجمات الردع، وفي المادة(54) البند الأول: "يحضر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب".

3. مبدأ التأثير المزدوج والنية المزدوجة

يرى ستيفن لي بأن عدم قتل المدنيين في الحروب الحديثة غير ممكن، ولا يمكن تجاوز قتل

المدنيين أو الحاق الضرر بهم على الأقل نفسياً ومادياً، لذلك وللتوفيق أخلاقيا بين الحصانة المدنية وقتل المدنيين في الحرب العادلة وضع ستيفن لي مبدأ "التأثير المزدوج" والذي ينص على: "التمييز بين الضرر المقصود والمتعمد الذي يكون موجهاً للمقاتل والضرر غير المقصود الذي يلحق بالمدنيين، فإذا كان معيار التناسب مقيداً بمعيار التمييز، فأن معيار التأثير المزدوج مقيداً بمعيار التناسب، بمعنى أن معيار التناسب يوجب على المقاتلين حماية المدنيين من الإيذاء ليكون ناجحا، فهكذا معيار المزدوج التأثير المزدوج يوجب على المقاتلين عدم الإخلال بمعيار التناسب لتكون جميع الأضرار التي لحقت بالمدنيين غير مقصودة"، فأثار الحرب في العصر الحديث غير منفصلة عن المدنيين حتى مع توخي الحذر، وهذا ما يسمى بالتأثير المزدوج، وللتخفيف من الضرر الناتج عن التأثير المزدوج من ناحية الأخلاقية طرح ستيفن لي ما يسمى "بالنية المزدوجة" التي تعبر عن نية الضرر بالمقاتلين الأعداء وعدم المساس بالمدنيين بقدر الإمكان، فالنية المزدوجة تجعل شن الحرب مدفوعة بنية خيرة وهي استهداف الأعداء وتجنب المدنيين، وأن كان هناك احتمالية لقتل بعض المدنيين أو إيذائهم كنتيجة عرضية الاهداف عسكرية (أمين، 2018 : 381).

4. مبدأ العناية الواجبة

والمقصود بها أن يبذل المقاتلين كافة جهودهم لتقليل مقدار الضرر الذي يلحق بالمدنيين جراء الضربات العسكرية، وهذا يتطلب منهم نهجاً احترازيا ومعلومات استخباراتية كافية قبل بدء الحرب، ثم اختيار أقل الوسائل ضرراً بالمدنيين وآلية الهجوم وتوقيتها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المدنيين دون المحاربين (Lee, 2012: 157).

ت. عدالة ما بعد الحرب التي تتمثل في إقرار قواعد السلام العادل.

يعتبر هذا الركن من الإركان الهامة والتي تشير إلى المبادئ التي تتأسس عليها العدالة بعد انتهاء الحرب فعلا، ورغم أهمية هذا الركن الذي يناقش المشكلات التي تظهر بعد الحرب، ألا إنه لم يستوفي حقه في نظرية الحرب العادلة ألا حديثا، وذلك بسبب تطورات الحروب بين الدول والمآسي الذي ظهرت بعدها، وخاصة بعد الحرب على العراق وافغانستان في بداية هذا القرن (الشريف، 2016: 21).

العواقب الوخيمة التي تظهر بعد انتهاء الحرب، والتي قد تستمر لسنوات عديدة مثل تدمير البنى التحتية (سواء عن طريق القسط أو عن طريق الخطأ)، والعواقب الطبية أو الصحية التي

تصيب الأفراد أو العواقب الاقتصادية ...الخ، أكدت أنه من الواجب الأخلاقي على أصحاب التدخل الإنساني في الحروب العادلة أن يقوموا بما يلي (Lee, 2012: 294-295):

- إعادة البناء والتعمير.
- تقييد الحروب ألا في حالة الضرورة مع تحقيق مبادئ الحرب العادلة.
- تعويض جميع المتضررين من الحرب.
- حق تقرير المصير للدولة المعتدى عليها.
- إعادة جميع الأسرى إلى أوطانهم.
- المصالحة بين الدول المتحاربة وإحلال السلام.

المطلب الثاني: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في إطار الحرب العادلة

أن الحروب تعتبر فعلا وحشياً لا أخلاقيا، لذلك أهتم الباحثون والدارسون لها بإيجاد نظرية بمفاهيم جديدة وتصورات ذات بعداً فلسفياً واخلاقياً، ويعتبر والزر من أهم الفلاسفة المعاصرون الذين اعتبروا أن الحروب في الميدان يمكن أن تقام على قواعد أخلاقية، لذلك اتفق مع من سبقوه على قواعد أخلاقية يجب أن تتميز بها الحرب حتى تندرج تحت مسمى الحرب العادلة، ألا أنه وضع أركانا لا يمكن الحياد عنها انطلاقا من فكره الأخلاقي في تحقيق العدالة وحماية الأنسان كما ورد سابقا.

لذلك ستقوم الدراسة بأسقاط هذه الأركان على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لعام 2023م لتقييمها أخلاقيا وتحديد إذا ما كانت حرب عادلة أو حرب جور (غير عادلة).

أركان نظرية الحرب العادلة وإسقاطها على العدوان على قطاع غزة:

أ. عدالة الدخول في الحرب.

هناك بعض المبادئ التي يجب أن تتحقق قبل الدخول في الحرب حتى تندرج تحت مسمى " الحرب العادلة"، وألا أصبحت حرب جور (ظالمة) وغير اخلاقية، وهذه المبادئ هي:

1. السبب العادل

أن الحرب تكون عادلة عندما يكون هدفها رد عدوان أو الدفاع عن النفس أو تقرير المصير في حين أن البعض اعتبر أن السبب العادل الوحيد هو رد العدوان الذي ينتهك أراضي وسيادة

الدول، وبناء على ذلك ترى إسرائيل أن عدوانها على قطاع غزة مبرر كرد على العدوان الذي شنته المقاومة عليها في السابع من تشرين الاول لعام 2023م، رغم أن هذا التبرير يعتبر محقاً للوهلة الأولى، ألا انه عند ربط مبدأ السبب العادل بالمواثيق والقوانين الدولية يصبح هذا العدوان غير مشروع انطلاقا من العديد من المواد منها:

- المادة (1) الفقرة (2) تمنح الشعوب الحق في تقرير المصير، ولأن فلسطين بما فيها قطاع غزة لا زالت تحت الاحتلال، فأن ما حدث في السابع من تشرين الأول هو فعل مقاومة وليس عدوان يستخدم كذريعة الدفاع عن النفس.
- المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة تمنح الحق للدول التي تعرضت سيادتها للعدوان وليس للدول التي تحتل أرضا لدولة أخرى حق الدفاع عن نفسها، وبما أن إسرائيل دولة محتلة فلا يمكن لها أن تتذرع في هذه المادة لتبرر العدوان على قطاع غزة.
- قرار رقم 2625 الصادر عن الجمعية العامة عام 1970: يمنح الشعوب حق تقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال والسيطرة الأجنبية.

يتضح مما سبق أن فعل المقاومة الفلسطينية هو مقاومة للمحتل وليس عدوانا على دولة أخرى، وبذلك لا يمكن لإسرائيل أن تتذرع باستخدام القوة لرد العدوان لأنه حسب مواثيق وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لا تمنح الدول المحتلة حق الدفاع عن نفسها وبالتالي تصبح ذريعة السبب العادل باطة.

2. السلطة الشرعية لإعلان الحرب.

رغم أن السلطة السياسية في إسرائيل تمتلك الشرعية بوصفها سلطة منتخبة وتعتبر معبرة عن إرادة الشعب في إدارة شؤونه وشؤون الدولة، وهي صاحبه القرار في إعلان الحرب، ألا أن السلطة الشرعية وحدها لا تكفي، إذ تحتاج إلى مشروعية قانونية منبثقة من ميثاق الأمم المتحدة، فالمادة (51) من الميثاق تقيد حق استخدام القوة بشروط أخرى مثل الدفاع عن النفس والضرورة والتناسب وإبلاغ مجلس الأمن، ورغم أن إسرائيل أبلغت مجلس الأمن ألا أن ممارساتها الميدانية لم تستوفِ تلك الشروط (الضرورة والتناسب)، فضلًا عن انتفاء مبرر الدفاع الشرعي عن النفس كونها أساسا دولة احتلال وقطاع غزة محتل.

3. مبدأ النية الحسنة

إنّ النية الحسنة تشكل الدوافع الأخلاقية بهدف تحقيق الأمن والسلام وحماية المدنيين، ولكن لا تبدو هذه النية متوافرة لدى صانعي القرار الإسرائيليين خلال المرحلة التي سبقت ورافقت أحداث السابع من أكتوبر 2023م، يتجلّى ذلك في لغة الخطاب السياسي الرسمي التي اتسمت باستخدام تعابير مثل «القضاء على حماس» و«الانتصار الكامل»، والتي تندرج ضمن خطاب يستهدف الإقصاء العسكري الشامل لا التحرير أو الردّ الدفاعي المحصور، كما تشير تقارير وتصريحات صادرة عن جهات استخبارية وأمنية إلى وجود دعوات لشنّ عمليات استباقية قبل الحادثة، وطلبات تنفيذ إجراءات استهداف شخصيات قيادية فلسطينية — بما في ذلك ما ذكِر عن طلب رئيس جهاز الشاباك الموافقة على اغتيال قيادات مثل يحيى السنوار قبل أيام من اندلاع هجوم طوفان الأقصى — وهو ما يطرح علامات استفهام جوهرية حول مدى توافُر القصد الأخلاقي والحدّ الضروري من النوايا الحسنة لدى القيادة الإسرائيلية، ويستدعي إعادة تقييم مشروعية ومبررات اللجوء إلى القوة وفقًا لمعايير القانون الدولي ونظرية الحرب العادلة (Sharp, 2024 : 2).

4. مبدأ النجاح

المقصود به وجود فرصة معقولة ومقبولة لتحقيق الاهداف التي تُشن من أجلها الحرب، وان تكون نسبة النجاح أكبر من نسبة الخسارة (قادري، 2016: 475).

ان وجود فرصة للنجاح في تحقيق أهداف الحرب التي حددتها إسرائيل كان ضئيلا، إذ أنهم أعلنوا أن إحدى أهم أهدافهم هو استعاده الأسرى والرهائن (حسب زعمهم) من قطاع غزة.

وسبب في ذلك هو أن قطاع غزة يعتلي العديد من الأنفاق التي لا تعلم إسرائيل الكثير عنها، حيث كان يحتجز الأسرى، وهذا يدل على أن إسرائيل لم تأخذ مبدأ النجاح بعين الاعتبار عندما دخلت معركة السيوف الحديدية، علماً بأنها لم تستعد أي من الأسرى ألا من خلال عمليات التفاوض.

5. مبدأ التناسب

يعتمد مبدأ التناسب قبل وقوع الحرب على دراسة الفوائد المبتغاة من الحرب مقارنة بالأضرار الناتجة عنها (أمين، 2018: 376).

من الواضح أن إسرائيل لم تتخذ هذا المبدأ على محمل الجد، ويظهر ذلك بوضوح من خلال تصريحات القادة السياسيين والعسكريين يوم السابع من تشرين الأول قبل إعلان الحرب مباشرة أو في

الساعات الأولى منها، حيث صرح وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غلانت أن إسرائيل سوف تضرب البنية التحتية لحماس بقسوة وأن الحرب لن تتوقف حتى تدمير قدراتهم دون الأخذ بعين الاعتبار الخسائر المدنية والمادية الناتجة عن مثل هذا هذه الأعمال (Arab Center Washington DC, 2023)، كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو صرح أكثر من مرة بأن إسرائيل تسعى إلى "نصر شامل" على حماس وتدمير قدراتها حماس العسكرية والحكومية (Sharp, 2024 : 2).

6. مبدأ الملاذ الاخير

يعتمد مبدأ الملاذ الأخير على بأنه لا يمكن اللجوء للحرب وإراقة الدماء ألا بعد استنفاذ كافة الوسائل الغير عسكرية (كالمفاوضات والعقوبات الاقتصادية والمالية والمقاطعة...الخ)، رغم أنه في كثير من الأحيان الدبلوماسية والتهديد بالعقوبات قد لا تكون كافية لحل الصراع بين الدول المتحاربة (الشريف، 2016: 11).

إسرائيل تدعي أنه لم يكن أمامها ألا العمل العسكري للرد على هجوم 7 تشرين الأول حيث كان الاعتداء كبير وهدد حياة الكثير من المدنيين، فقد أدى الهجوم إلى قتل الكثير من الأشخاص ووقوع العديد من الرهائن في أيدي المقاومة الفلسطينية، لذا وجدت إسرائيل أن كل هذه العوامل تبرر اللجوء للقوة كعمل دفاعي، وأنه لا مجال للبحث عن وسائل أخرى يمكن التعامل من خلالها مع المقاومة الفلسطينية، ألا أن قرار محكمة العدل الدولية التي طالبت إسرائيل بوقف هجومها العسكري فورا واتخاذ تدابير تعمل على حماية المدنيين من القتل والتهجير يؤكد على أن الحالة التقييمية للحرب على قطاع غزة لم يكن فقط من أجل حماية الإسرائيليين وإنما كان بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية وافراغ قطاع غزة من سكانه، وفي ذات الوقت يعتبر إصدار مدعي العام المحكمة الجنائية الدولية كريم خان مذكرة توقيف بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد قادة إسرائيليين بمن فيهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو دليلا على وحشية القوات الإسرائيلية في حربها على قطاع غزة، الأمر الذي يدل على أن إسرائيل لم تكن تسعى للبحث عن وسائل أقل دموية في التعامل مع طوفان الأقصى، وإنما وجدت فيها فرصة لتنفيذ سياساتها التوسعية والانتقامية ضد سكان قطاع غزة من أجل تفريغه من سكانه وتحويله إلى منطقة عازلة.

ب. عدالة إدارة الحرب في أثناء خوضها.

بعد فشل كافة الطرق السلمية التي كانت تحاول تجنب الحرب، وتبدأ الأعمال الحربية، لابد

من الالتزام بمجموعة من المبادئ وعدم تجاوزها حفاظاً على عدالة الحرب، وهذه المبادئ تتمثل في:

1. مبدأ التناسب

فالمقصود بالتناسب أثناء الحرب هو تقنين الضربات العسكرية بحيث تحقق أكبر قدر ممكن من الخير وأقل قدر من الشر، وعدم استخدام الأسلحة المحرمة دوليا كالأسلحة النووية والكيميائية، بالإضافة إلى احترام الاتفاقيات الدولية كلاهاي وجنيف.

هناك قيود على استخدام القوة العسكرية اقرت في المادة (57) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م تتلخص فيتجنب إحداث خسائر في أرواح المدنيين أو الاضرار بأعيان المدنية وذلك بصفة عرضية وعلى أي الأحوال حصر ذلك في أضيق نطاق".

مبدأ التناسب يفرض على الدولة أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب المستخدمة مع الأهداف العسكرية المراد تحقيقها، وفي ذات الوقت تحضر جميع الأعمال التي تؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات التي ليس لها علاقة بالعمليات العسكرية أو تلك العمليات التي توقع خسارة عرضية في الممتلكات المدنية أو ضرر مفرط بها.

كما أن المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م بشأن حماية المدنيين تؤكد على عدم أحقية إسرائيل تنفيذ أي هجوم عسكري على المنشآت المدنية ألا إذا تيقنت بأنها إهداف عسكرية وتخدم مصالحها بشكل كبير جداً.

ويمكن تأكيد عدم التناسب في الحرب من خلال الأسلحة والتقنيات التي استخدمت في الحرب، حيث استخدمت إسرائيل القنابل الذكية، مثل GBU-39 Small Diameter Bombs، ودبابات ومركبات مدرعة مثل ميركافا، ومدافع ذاتية الحركة مثل M109 عيارات 155 مم، وأنظمة دفاع جوي مثل نظام (Iron Dome) لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى/القذائف، وأنظمة دفاع (David's Sling) و(Arrow) لاعتراض الصواريخ طويلة مدى أو التهديدات الباليستية، وأسلحة عالية الدقة مثل القذائف الموجهة، واستخدام درونز (طائرات مسيرة) للمراقبة والاستهداف، بالإضافة إلى الدعم استخباري وبصري(Military equipment reviews,2023)، وجميع هذه الأسلحة تمتاز في القوة التدميرية، حيث أن عمليات القصف الجوي والهجوم البري التي قامت بها إسرائيل أسفر عن دمار هائل في الممتلكات المدنية في قطاع غزة حيث قصفت المساجد والمدارس والكنائس والمستشفيات، وعمدت إلى تدمير البنية التحتية المدنية كما نتج عن تلك الهجمات

خسائر في أرواح المدنيين وإصاباتهم بشكل بالغ والحاق أضرار جسيمة في كافة مناحي الحياة، الأمر الذي لا يتناسب مع خطورة الأعمال التي قامت بها حركة المقاومة الفلسطينية ولا مع الوسائل الحرب المستخدمة من قبلهم (حسين، 2024 : 99).

2. مبدأ التمييز (الحصانة المدنية)

لقد أقدمت إسرائيل على فرض الحصار البري والبحري فور بدء عملياتها على قطاع غزة كشكل من أشكال العقاب الجماعي، وقصفت العديد من المستشفيات والمدارس والمؤسسات الدينية التي تأوي اللاجئين المدنيين وبشكل مباشر دون وجود ما يثبت أن تلك الأماكن كانت تستخدم للقتال سوى تصريحات القادة الإسرائيليين أنفسهم ونستذكر منها: مدرسة العودة (تديرها الأونروا وتستخدم كملجأ للنازحين) في خان يونس التي قصفت 2024/07/09م، ومدرسة التباين في شرق غزة التي قصفت في 10 آب 2024م، وكانت تستضيف نازحين، وفي 25 آب 2025م قتل أكثر من 20 شخصا من بينهم صحفيين ومسعفين في استهداف مستشفى ناصر، وفي 13 نيسان 2025م تم استهداف مستشفى الأهلي، الأمر الذي أدى إلى تضرر وحدات الطوارئ ومنشآت الأكسجين وأدى ذلك إخلاء من المرضى، وتم قصفه بحجة أن هناك مركز قيادة لحماس داخل المستشفى(Al Jazeera, 2025)، وقصف المسجد العمري الكبير في آب 2023م ومسجد السيد الهاشم وكنيسة القديس بورفيريوس الأرثوذكسية في حي الزيتون حيث تضررت بجانب مستشفى الأهلي في 18 تشرين الأول 2023م وضربت مباشرة في 19 تشرين الأول 2023م بالإضافة إلى الكنيسة الكاثوليكية للعائلة المقدسة التي ضربت في 17 تموز 2025م (Staff, 2025).

3. مبدأ التأثير المزدوج والنية المزدوجة

وضع هذا المبدأ للتوفيق أخلاقيا بين الحصانة المدنية وقتل المدنيين، حيث ينص على أنه يجب التمييز بين الضرر المقصود والمتعمد الذي يكون متوجها للمقاتل والضرر غير المقصود الذي يلحق بالمدنيين، ويرتبط معيار التأثير المزدوج بمعيار التناسب، بمعنى أنه إذا كان معيار التناسب يوجب على المقاتلين حماية المدنيين من الإيذاء، فأن التأثير المزدوج يوجب على المقاتلين عدم الإخلال بمبدأ التناسب لتكون جميع الأضرار التي لحقت بالمدنيين غير مقصودة، وارتبطت التأثير المزدوج من الناحية الأخلاقية بما يسمى "النية المزدوجة" التي تعبر عن نية الضرر بالمقاتلين والابتعاد عن المدنيين بقدر الإمكان (أمين، 2018 : 381).

أن استخدام إسرائيل للقوة المفرطة في قطاع غزة جعلها تتخطى كافة الشروط لاعتبار أفعالها مبررة بموجب التأثير المزدوج، حيث أن كثير من هجماتها العسكرية كانت موجهة للأعيان المدنية (كما ذكُر سابقا)، بمعنى أن استهداف المدنيين وقتلهم لم يكن كأثر جانبي وإنما كان الهجوم موجها بشكل صريح نحو المدنيين، وأن سلوك إسرائيل بفرض حصار على قطاع غزة خالف صراحة الحصانة المدنية التي تفترض التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، الأمر الذي نتج عنه حتى منتصف أيلول لعام 2025م حوالي (428) حالة وفاة نتيجة الجوع (الجزيرة 360، 2025)، منها (146) طفلاً، وأقدمت إسرائيل على استهداف المدنيين الذين كانوا يحاولون الوصول للمساعدات الغذائية ونتج عن ذلك استشهاد أكثر من (1760) فلسطينياً (فرانس24، 2025).

4. مبدأ العناية الواجبة

يقصد به أن يبذل المقاتلين أكبر قدر من الجهد لتقليل الضرر الذي يلحق في المدنيين، من خلال اتباع نهجا احترازيا والاعتماد على معلومات استخباراتية كافية قبل الحرب، ثم اختيار أقل الوسائل ضررا بالمدنيين، وتم التعبير عن هذا المبدأ في القانون الدولي الانساني من خلال المادة (57) من البروتوكول الإضافي الأول والتي تتحدث عن الاحتياطات أثناء الهجوم حيث جاء في البند(2) فقرة(أ) أنه على كل من يخطط لهجوم أو يتخذ قرار بشأنه أن يتحقق من أن الأهداف المقرر مهاجمتها ليست أشخاصا مدنيين أو أعيانا مدنية، وأن يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة عند استخدام وسائل وأساليب الهجوم من أجل تجنب إحداث خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الأضرار بالأعيان المدنية.

رغم أن إسرائيل تدعي أنها اتخذت كافة التدابير التي تحمي المدنيين، وكانت تبرر عملياتها بأن رجال المقاومة الفلسطينية يتخذون من المدنيين وسائل حماية لهم، ألا أن استخدام القوات الإسرائيلية المفرط للأسلحة في مناطق تعج بالمدنيين ودون التحقق من وجود أهداف عسكرية يبطل ادعاءات إسرائيل، بالإضافة إلى الهجمات الموثقة على المرافق الصحية والمدارس والبنى التحتية والمؤسسات الدينية، واتخاذها لإجراءات التهجير القصري للفلسطينيين ضمن مسارات تدعي أنها آمنة، ثم تعرضت للهجوم أثناء انتقال المدنيين خلالها (أبو دون، 2024).

أن ما ورد سابقا يثبت بأن إسرائيل لم تلتزم بمبدأ العناية الواجبة التي يعتبر من أهم مبادئ الحرب العادلة اثناء إدارة الحرب.

ت. عدالة ما بعد الحرب التي تتمثل في إقرار قواعد السلام العادل.

تعتبر الإجراءات التي يتم اتخاذها بعد الحرب من المبادئ الهامة التي تقرر قواعد السلام العادل، والحرب يكون لها عواقب وخيمة تتمثل في قتل وتشريد المدنيين وأصابتهم بالإعاقة وتدمير البنى التحتية مثل المستشفيات والمدارس والمؤسسات الدينية وقطع الكهرباء والماء وتدمير البيوت السكنية التي تأوي المدنيين، بالإضافة إلى العواقب الاقتصادية والمالية، هذا الأمر يدعو المجتمع الدولي إلى أاتخاذ العديد من الإجراءات حتى يتم تخفيف أعباء الحرب على الدول المتحاربة.

أما بالنسبة إلى قطاع غزة فقد أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن "خارطة طريق للسلام في غزة" يوم الاثنين 2025/9/29م، واطلع عليها قادة الدول العربية يوم الثلاثاء على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الذين رحبوا بها، وقد اطلع عليها الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وتم الموافقة على خطة ترامب من قبل حماس في 2025/10/9م، وتتكون خارطة الطريق التي أعلن عنها ترامب من 20 بنداً.

رغم أن بنود الاتفاق في معظمها تصب في الصالح الإسرائيلي وخسر معها الجانب الفلسطيني أهم أوراق الضغط لديه المتمثلة في الأسرى، ألا أن إسرائيل انتهكت هذه الاتفاقية منذ بدء سريانها في 2025/10/10م، حيث قصفت إسرائيل عشرات المناطق التابعة لحماس أسفرت عن استشهاد ما لا يقل عن 45 شخصاً، وبلغ عدد الخروقات الإسرائيلية أكثر من (47) خرقا حتى 2025/10/18م (The Guardian, 2025)، أضف إلى ذلك أن إسرائيل خفضت عدد الشاحنات اليومية التي تحمل المساعدات الإنسانية بذريعة أن حماس لم تسلم جميع جثث الرهائن، ثم أغلقت معبر رفح بشكل مؤقت واشترطت لفتحه إعادة كامل جثث الرهائن، رغم أن حماس تؤكد أن سبب عدم التسليم هو الدمار وأن الجثث لا تزال تحت الأنقاض (Sharma, 2025).

أن من شروط الحرب العادلة بعد انتهاء الحرب إعادة جميع الأسرى إلى أوطانهم، في حين إن الاتفاقية اشترطت على إعادة (1700) أسير من قطاع غزة من الذين اعتقلوا بعد 2025/10/7م و(250) محكوماً بالمؤبد، أي ما يعادل (1925) أسير، في حين أن عدد الأسرى الفعلي لدى إسرائيل أكثر من (11100) أسير، منهم (5250) أسير قبل بدء الحرب في 2023/10/07م (وفا،2025).

الخاتمة

في ضوء ما تناولته الدراسة من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة تبين أن إسرائيل عملت على استغلال العدوان في تنفيذ استراتيجيتها التي طالما سعت إلى تنفيذها عبر سنوات طويلة، وأن النية الإسرائيلية مبيته لتهجير سكان قطاع غزة إلى سيناء وجعل المنطقة بلا سكان (No Man's Land)، بحيث تصبح منطقة عازلة، ولتحقيق ذلك أقدمت إسرائيل على استخدام أسلحة تدميرية بهدف ألحاق أكبر قدر ممكن من الأضرار بالمدنيين حيث أستشهد الأف من المدنيين جلهم من الأطفال والنساء بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المفقودين، مستغلة الدعم الغير مسبوق من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الأوروبية، الأمر الذي سمح لإسرائيل بأن تقوم بجرائم إبادة جماعية.

وبناء على ما سبق توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. أن استخدام إسرائيل لأسلحة تدميرية تبين أنها تسعى إلى تدمير قطاع غزة بالكامل وتهجير أهالي غزة وجعلها منطقة غير قابلة للحياة.
2. أن ما تقوم به إسرائيل في قطاع غزة لا يتفق أطلاقا مع أركان الحرب العادلة.
3. الحرب على قطاع غزة يناقض كل مبادئ القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات لاهاي لعام 1899 و1907، وخاصة تلك الإجراءات التي تقوم بها من قتل وتشريد وحصار للقطاع بقصد جعل العيش في القطاع غزة صعب تمهيداً لتحويله إلى منطقة عازلة.
4. قيام إسرائيل بخرق الاتفاقية الموقعة مع حماس في 2025/10/10 تدل على نيتها في تنفيذ مخططاتها التدميرية بحق القطاع والإجرامية بحق السكان.

التوصيات

1. إلزام جميع الأطراف ببنود الاتفاقية الموقعة فوراً، والبدء بدخول المساعدات بشكل منتظم وكاف إلى قطاع غزة.
2. اتخاذ المجتمع الدولي كافة الإجراءات التي تساعد على تحسين أوضاع سكان قطاع غزة من خلال البدء بإعادة الإعمار وبناء البنية التحتية بشكل ملائم.
3. السماح بدخول لجان التحقيق الدولية فورا ودون معيقات.
4. التحقيق في جرائم الحرب والإبادة الجماعية من خلال المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة المتسببين بها في حال أثباتها لمنع تكرار ما حدث.

قائمة المراجع

- أبو دون، محمد، (2024)، "الممرات الآمنة".. مصيدة إسرائيلية لاستهداف النازحين شمال غزة، موقع الأناضول، تاريخ النشر: 2024/10/22، تاريخ الدخول: 2025/10/30، على الموقع الإلكتروني المختصر: https://n9.cl/5pqnpy
- أبو رمح، حازم، (2011)، الصراع بين حركتي فتح وحماس وإثره على التسوية السلمية من وجهة نظر طلبة أقسام العلوم السياسية في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة 2006–2010، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
- اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949م وبروتوكولاتها الأول والثاني لعام 1977م.
- أرسطو، (1957)، السياسيات، ترجمة الأب أوغيسطينس بربارة البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية) الأونَسكو)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- ألشتاين، جين بتكي، (2013)، الحرب العادلة وأخلاقيات المسؤولية، مجلة التفاهم، العدد 42، سلطنة عمان.
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، (1970)، قرار رقم 2625.
- أمين، أشرف محمود، (2018)، مدى مشروعية الحرب في فلسفهه ستيفن بي لي السياسية، مجله كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزء الرابع، العدد 24، كلية الآداب، جامعة الفيوم، مصر.
- توز، صن، (2010)، فن الحرب، تقديم احمد ناصيف، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- توفيق، سعد حقي، (2010)، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، الطبعة الخامسة، بغداد.
- جابلي، سعيد، (2020)، نظرية الحرب العادلة عند الفارابي :يُوتوبيا أم واقع؟،مجله التفاهم، جامعه تونس، الصفحات (405–428).
- الجزيرة 360، (2025)، ارتفاع حصيلة شهداء المجاعة وتحذيرات من "إعدام" مدينة غزة، تاريخ النشر: 2025/09/13، تاريخ الدخول: 2025/10/30، على الموقع الإلكتروني المختصر: https://n9.cl/ja21v
- الجزيرة نت، (2025)، اتفاقيات أبراهام.. موجة التطبيع العربي مع إسرائيل، تاريخ النشر: 2025/5/13، تاريخ الدخول: 2025/12/22، على الرابط الإلكتروني المختصر: https://n9.cl/hl7gp
- حسين، محمد حسين السيد، (2024)، عدوان السابع من أكتوبر الإسرائيلي على سكان قطاع غزة كأحدي جرائم الإبادة الجماعية في ضوء القانون الدولي الإنساني، مجلة الباحث العربي، عدد خاص، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.
- حمداوي، جميل، (2016)، الحرب العادلة نظريات وتصورات هوبس وميكافيللي وسان اوغسطين وتوما

الاكويني وكروتيوس وهابرماس، مجله كتابات معاصرة، العدد 100، المجلد 25، بيروت.

- حمداوي، جميل، (2016)، هل هناك حرب عادلة، سلسلة كتاب الاصلاح، كتب الكترونية، العدد 14.
- الخزرجي، د. ثائر كامل، (2009)، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الازمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
- خليل، رفقة رعد، (2015)، فلسفة الحرب في ماهية الحرب ومسوغاتها عند الفلاسفة اليونان والمسلمين، منشورات ابن النديم للنشر والتوزيع/ الجزائر، دار الروافد/ لبنان، الرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة.
- الخويلدي، زهير، (2023)، الحرب العادلة والحرب الظالمة، صحيفة المثقف، دراسات وبحوث، تاريخ النشر: 2023/11/17، تاريخ الدخول: 2025/10/31، على السوق الإلكتروني المختصر: https://n9.cl/uublo2
- سميث، اريك ادوين، (2020)، قراءة في كتاب نظرية الحرب العادلة والجهات المؤثرة غير الحكومية: توظيف التجارب والمعارف السابقة في تحليل الصراعات الحديثة، الناشر روتليدج، الطبعة 1، التحالف الاسلامي العسكري لمحاربة الارهاب، توق الإعلامية للأبحاث.
- الشريف، حمدي، (2016)، نظرية الحرب العادلة بين اليوتوبيا والأيديولوجيا، مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط، المغرب، الصفحات (1–31).
- العادي، سالم حسين، (2016)، نظرية الحرب العادلة من منظور فلسفي ميخائيل والزر" أنموذجاً"، المجلة الجامعة، العدد الثامن عشر، المجلد الأول، جامعة الزاوية، ليبيا، الصفحات (50–73).
- عشاب، فاطمة الزهراء، (2018)، إشكالية الحرب العادلة في فكر مايكل والزر، مجلة الراصد العلمي، العدد 5، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة د. مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر، الصفحات (139–148).
- العمري، أحمد سويلم، (1959)، أصول العلاقات السياسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- العويمر، وليد عبد الهادي وحسن عبد الله العايد، (2009)، النظرية السياسية من العصور القديمة حتى العصر الحديث، دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بدعم وزارة الثقافة، معان، الاردن.
- غديري، فتحية والسعيد شلالقة، (2022)، قانون الحرب العادلة وحروب روما التوسعية– الحرب البونية 264 – 164 ق م أنموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر، الصفحات (310–329).
- الفالح، سلطان، (2025)، جيوسياسية الممر الاقتصادي الدولي الهندي الجديد وانعكاساته على مستقبل منطقة الشرق الاوسط في ظل التنافس الامريكي– الصيني، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الاردن.
- فرانس24، (2025)، ارتفاع حصيلة ضحايا انتظار المساعدات في غزة إلى 1760 قتيلا منذ مايو،

تاريخ النشر: 2025/08/16، تاريخ الدخول: 2025/10/28، على الموقع الإلكتروني المختصر: https://n9.cl/atgbw

- فوضيل، بو جمعة واخرون، (2019)، ضوابط الحرب دراسة مقارنة بين قواعد القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد درايا ادرار، الجزائر.
- فيشر، ديفيد، (2022)، الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة عماد عواد، سلسله عالم المعرفة، العدد 414، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.
- قادري، مليكة، (2016)، الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 تحت مظلة نظرية الحرب العادلة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 12، جامعة تبسة، الجزائر.
- مجاهد، حورية توفيق، (2019)، الفكر السياسي من الافلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.
- محمود، ناظر دهام وصباح جابر كاظم، (2020)، الحرب العادلة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 22، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق الصفحات (101-122).
- المشهداني، سعد سلمان، (2019)، منهجية البحث العلمي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن.
- مصطفى، سماح عبد الحكيم، (2025)، أخلاق الحرب العادلة عند مايكل والزر، البحوث الفلسفية، قسم الفلسفة والاجتماع، جامعة عين شمس، مصر، الصفحات (73-124).
- مقلد، اسماعيل صبري، (1991)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- ميثاق الأمم المتحدة، 1945.
- ميثاق حركة المقاومة الإسلامية، 1988، فلسطين.
- نادو، كريستيان وجولي سعادة، (2009)، الحرب العادلة، الحرب غير العادلة تاريخ ونظريات ونقد، مطابع الجامعات الفرنسية، باريس.
- نصار، عبد الله، (1993)، مدخل إلى نظرية الحرب العادلة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

- نصر الله، د مصطفى، (2025)، حركات المقاومة والميليشيات وفق المشروعية واللامشروعية، جريدة السبيل، تاريخ المقال: 2025/1/28، تاريخ الدخول إلى الموقع: 2025/10/28، على الموقع الإلكتروني المختصر التالي: https://assabeel.net/14395
- نقرش، عبد الله سالم، (2006)، نظرية الحرب العادلة وتطبيقها في الحرب على العراق عام 2003، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، العدد 1، الجامعة الأردنية، الاردن، الصفحات (85-105).
- نمر، محمد، (2024)، الحرب العادلة وأخلاقيات الحرب في الإسلام، مجلة أمم للدراسات الإنسانية والاجتماعية، يصدرها مركز براثا للدراسات والبحوث، بيروت، لبنان، الصفحات (213-234).
- وفا، وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية، (2025)، Number of Palestinian detainees in Israeli custody surpasses 11,100 – Palestinian prisoners' institutions، تاريخ النشر: 2025/10/8، تاريخ الدخول: 2025/10/27، على الموقع الإلكتروني المختصر: https://n9.cl/uhwi8

القائمة الإنجليزيّة

- Al Jazeera, (2025), Israel's attack on al-Alhi Hospital in Gaza City draws global condemnation, Publication date: 13.04.2025, access date: 28.10.2025, on the short website: https://n9.cl/5dquh
- Arab Center Washington, DC, (2023), The Preliminary Fallout of the War on Gaza, Article date: 26/08/2023, access date: 28/10/2025, on the short electronic link: https://n9.cl/92a00
- ELLUL, JACQUES, (1969), VIOLENCE: REFLECTIONS FROM A CHRISTIAN PERSPECTIVES, TRANS. BY: CECELIA G. KINGS, THE SEABURY PRESS, NEW YORK.
- LEE, STEVEN, (1993), MORALITY, PRUDENCE, AND NUCLEAR WEAPONS, CAMBRIDGE STUDIES IN PHILOSOPHY AND PUBLIC POLICY, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, UNITED STATES OF AMERICA.
- LEE, STEVEN, (2012), ETHICS AND WAR : AN INTRODUCTION, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, UNITED STATES OF

AMERICA.

- Military equipment reviews, (2023), Weapons Used by Israel and Hamas in Gaza Conflict: Israel deploys advanced equipment, Hamas utilizes improvised weapons and unconventional tactics, Article date: : 14/10/2023, access date: 26/10/2025, on the short electronic link: https://n9.cl/l9i9h
- Sharma, Yashraj, (2025), Has the Gaza ceasefire been broken?, Al Jazeera Media Network, Article date: : 20/10/2025, access date: 28/10/2025, on the short electronic link: https://n9.cl/kzkts
- Sharp, Jeremy and Jim Zanotti, (2024), Israel and Hamas Conflict In Brief: Overview, U.S. Policy, and Options for Congress, Congressional Research Service, volume (31),(pp:1-13).
- Staff, Anadolu, (2025), Israel's attacks destroy 79% of Gaza mosques, 3 churches, Publication date: 02.02.2025, access date: 28.10.2025, on the short website: https://n9.cl/0l16aj
- The Catholic State,(2022), The Catholic Perspective Regarding Just War, Available at: https://n9.cl/o7a02
- The Guardian, (2025), Strikes hit Gaza after truce violations alleged – as it happened, Article date: : 19/10/2025, access date: 28/10/2025, on the short electronic link: https://n9.cl/kfbhw
- WALZER, MICHAEL, (2006), JUST AND UNJUST WARS:A MORAL ARGU'MENT WITH HISTORICAL ILLUSTRATIONS, FOURTH EDITION